Al-Noor Journal for Humanities, Issue (2) , June 2024
DOI: https://doi.org/10.69513/jnfh.v1.i.2.ar2

IRAQI Academic Scientific Journals

ISSN: 3005-5091
AL-NOOR JOURNAL FOR HUMANITIES
Available online at : http://www.jnfh.alnoor.edu.iq

JNFH
Al-Noor Journal for Humanities

قياس المركب على المفرد في كتاب سيبويه
ـ دراسة في التفكير النحوي

م.د. آلاء اكرم خليل إبراهيم الصفار
قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل
alaaalsafr1983@uomosul.edu.iq

أ.د. أمين لقمان محمد أمين الحبار
قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل
ameenalhabbar@uomosul.edu.iq

الملخص:

كان كتاب سيبويه وما يزال معينا لا ينضب، يستقي منه الدارسون من المعارف وطرائق التفكير ما لا نجده في كتاب غيره، فمن الظواهر التي نجدها في الكتاب قياس المركب على المفرد، فالمفرد هو الأصل، والمقيس عليه هو المركب، وهو الفرع، فعندما نقلب صفحات الكتاب نجد سيبويه يستعمل بعملية قياسية عبارات: (كالاسم الواحد، وكالشيء الواحد، وكالحرف الواحد، و كالكلمة الواحدة) في وصف المركبات الإسنادية وغير الإسنادية كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ،ومركبات التوابع، فضلا عن المركب المزجي إلى غير ذلك من المركبات .

تأتي هذه الدراسة للكشف عن هذه الظاهرة الفريدة في الكتاب والتي نجد صداها في كتب النحويين بعده كالمقتضب للمبرد والاصول لابن السراج والمفصل للزمخشري وشروحه حتى كتب المتأخرين، وتقوم الدراسة على الكشف عن وجه الشبه بين المقيس (المركبات)والمقيس عليه(المفرد) وبيان العلة والحكم على ما هو معروف في أصول النحو.

الكلمات المفتاحية: القياس، المفرد، المركب، الاسم الواحد، الشيء الواحد، الكلمة الواحدة، الحرف الواحد، العموم، الخصوص .

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfh.v1.i.2.ar2

Measuring the Compound to the Singular in Al-Kitaab by Sibawayh: A Study in Grammatical Thought

Lect. Dr. Alaa Akram Khalil Ibraheem Al-Saffar
Department of Arabic Language/ College of Education for Humanities / University of Mosul
Email: alaaalsafr1983@uomosul.edu.iq
Phone number: 07704506361

Prof. Dr. Ameen Luqman Mohammad Ameen Al-Habbar
Department of Arabic Language/ College of Education for Humanities / University of Mosul
Email: ameenalhabbar@uomosul.edu.iq
Phone number: 07701770022

Abstract

Al-kitaab by Sibawayh was and still is a perennial source, from which scholars derive knowledge and methods of thinking that we do not find in any other book. Among the phenomena in this book is the measuring the compound to the singular, where the singular is the origin and the measured is the compound, the derivative. therefore, throughout this books, it can be noted that Sibawayh standardly use some expressions such as: (single name, single thing, single letter, and single word) in describing attributive and non-attributive compounds such as the subject and the predicate, the verb and the subject, and subordinate compounds, as well as the mixed compound and other compounds.

The current study aims to uncover this unique phenomenon in the book, which is echoed in subsequent grammarians' books,

such as Al-Muqtadhib by Al-Mubarrad, Al-Usul by Ibn Al-Siraj, Al-Mufasal by Al-Zamakhshari and its explanations, as well as in books of the later. The study is based on identifying the similarity between the measured (compounds) and the measurement (singular), and explaining the rationale and judgments based on principles of grammar.

Keywords: Measurement, Singular, Compound, Single Noun, Single Thing, Single Word, Single Letter, Generality, Specificity.

القياس في وضع اللسان التقدير، أي تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل "هو حملُ فرع على أصلٍ بعِلَّةٍ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع"، أو: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامعٍ"، ولا بد للقياس من أربعة أشياء: أَصلٌ، وفرعٌ، وعِلةٌ، وحُكمٌ[١] ، ويتمثل الأصل بالمقيس عليهِ، والمقيس هو الفرع.[٢]

وقد لا يكون (المقيس عليه) نصًا منقولًا عن العرب، إنَّما قد يكون حُكمًا نحويًا ثَبُتَ بالقياس والاستنباط، فيُعَدُّ قياسًا على الأحكام لا على النصوص، وهو مُجازٌ عند النحاة، فيصلح أن يكون أصلًا بعد أن كان فرعًا[٣]، ويمثل المقيس المجال الذي حاول فيه النحاة تجربة صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها، فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات، وبناء الجمل استنادًا إلى قاعدة ابن جني: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" .)[٤]

والعلة من أركان القياس، وقياس العلة معمولٌ بهِ بالإجماع عند العلماء كافّة[٥] ، وتعني: تفسير الظاهرة النحوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وهي السبب المؤدي إلى وجود الحكم والموجبة له[٦]، وعلل النحو ليست موجبة، إنَّما هي مُستنبطة أوضاعًا، ومقاييس، وتقتضي العلة القياسية المشابهة، فيُحمل الفرع على الأصل فيعمل إعماله.[٧]

وقد وظَّف النحاة مُصطلحي الأصل والفرع في عرضهم للمسائل النحوية، ووضعوا ضوابط للتمييز بين الأصول والفروع، فالأصل عندهم هو ما يُبنى عليه غيرهُ، مُتمثلًا بالثوابت التي لا اجتهاد فيها، و تتمثل الفروع بالمسائل التي تنشأ عن الأصول، وفيها يكون الاجتهاد.[٨]

وفي قياس المركب على المفرد استدعي القول في فرعية المركب على الواحد فهو ثانٍ له؛ لا لأنَّ المفرد قبل المركب[٩]، والمفرد هو الأصل، ويستعمل في كلام النحاة

بأحدِ معانٍ، أحدها: أنَّ المفرد يقابل الجملة فيكون في خبر المبتدأ ونواسخه، والثاني: قبالة المركب في نحو (بعلبك)، والثالث: المفرد الذي يقابل المضاف، وما يقابل التثنية والجمع، والمفرد في باب النداء، وباب (لا) لنفي الجنس.(١٠)

ونوعا التركيب اعتبارًا بإسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى تتمثلان في :-

– 1تركيب الإفراد: ويعني الإتيان بكلمتين فتُركَّبان، وتُجعلان كالكلمة الواحدة .

– 2تركيب الإسناد: ويعني أن تُركَّب كُلّ كلمة مع كلمةٍ تُنسب إحداهما للأخرى، والتركيب ههنا على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة .(١١)

وفي كتاب سيبويه حُمِلَ المركب على الإفراد في عِدَّةِ مواضع بمسمى (الاسم الواحد، والشيء الواحد والكلمة الواحدة، والحرف الواحد)، ولا بد من النظر في هذا التعدد المصطلحي، وفيما لو كان هذا التعدد خاضعًا لتنوع المركبات، أو تنوع المفاهيم التي تُحمل عليها هذهِ المركبات، فالكلمةُ:(ما دلَّت على معنى في نفسها)، ولم تتعرض لزمانٍ، فهي إذ ذاك(اسمٌ)، وإن تَعَرَّضت له فهي (فعل)، وتمثل اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مفردًا أو مركبًا(١٢)، والاسم لفظٌ دالٌ مُجردٌ من الزمان، وليس واحدٌ من أجزائه دالٌ على انفرادهِ . (١٣)

ويُعَرّف الحرفُ: بأنَّهُ الصوت المخبر الذي لا يُبيّن الجزء منه على شيء، ولا يكون إلَّا محمولًا على غيرهِ، مُسندًا إليه. (١٤)

والشيء في اللغةِ وما يصح أن يُعلم ويُخبر عنه، إذ يشمل الموجود والمعدوم، وفي الاصطلاح خاص بالموجود، فيذكر سيبويه أنَّ الشيء يقع على كُلِّ ما أُخبر عنه من قبل أن يُعلم.(١٥)

والشيء والموجود عبارتان عن معنى واحد، والمعدوم شيءٌ وليس بموجود(١٦)، ويدخل(الشيء الواحد) في أبوابٍ كثيرةٍ، إنَّما وجوهه شتى، فهو داخلٌ في باب:(الصفة، والمضاف، والفعل، والمفعول، فالرجلُ واحدٌ، ولكن الانحاء التي صرفته في هذه الأسماء أشياء.(١٧)

ولمّا كان المفرد في اصطلاح المحققين من النحاة: الملفوظ بلفظ واحد بحسب العُرف، ونظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء، ومقابلته للمركب(١٨)، والمركبُ ما رُكِّبَ من اسمين مثل قولنا:(زيدٌ قائمٌ)، أو ما رُكِّبَ من اسمٍ وكلمةٍ نحو:(زيدٌ يمشي)(١٩)، فإنَّ الاسم هو اللفظ الموضوع لمعنى، سواء كان مفردًا، أو مركبًا، مُخبرًا عنه أو خبرًا، أو رابطة بينهما(٢٠)، فهو الشيء، وهو الكلمة، وهو المفرد، الذي لا يُراد بأجزائهِ أجزاء من المعنى.(٢١)

فيصب هذا التنوع في التسميات في معينٍ واحد، ولا يخرج التنوع في التسمية إلى تنوع مفهومي، كما لا يخضع لنوعية المركب، وبدا ذلك في مركب الجار والمجرور،

إذ عبَّر سيبويه عن المركب بالحرف الواحد تارةً، وبالكلمة الواحدة تارة ثانية، وتارة ثالثة يكون الحرف شيئًا من الاسم المجرور[٢٢]، فيُخضِعُ سيبويه التسميات للمفهوم، ولا يتعامل مع المصطلح، فيقول:"هذا باب علم الكلم في العربية" [٢٣]، فكلمة (علم) يُلمح فيها سمات المصطلح، إلَّا أَنَّهُ تابعٌ للمفهوم، فضلًا عن استقرار المصطلح النحوي خاضع للاستعمال عبر الزمن فضلًا عن التطور المفهومي له.[٢٤]

وهنا نقف عند علة القياس، والكشف عن كُنهها، في جعل المركب من كلمتين، كالكلمة الواحدة، فَضَمَّ البحث بين دفتيهِ صور المركبات الإسنادية، والإفرادية، وما حُمِلَ عليها من مركبات قيست على المفرد أيضًا فكانت كالاسم الواحد، والحرف الواحد والشيء الواحد والكلمة الواحدة .

أنواع المركبات:-

اولًا: مركب المبتدأ والخبر :-

يشترط سيبويه في اجتماع كل من الاسم المعرفة والنكرة، أن يكون الابتداء بما لا يُوقع اللَّبس، وهو المعرفة؛ لأنَّه حدُّ الكلام المُقتضي للإخبار عمَّن يُعرف بما لا يُعرف، إذ إنَّ الفائدة في الخبر النكرة، والاسم المبتدأ بهِ معروفٌ لا فائدة فيه، فيكون المركَّب الاسمي كالشيء الواحد[٢٥]، وإذ ذاك يكون الأصل تعريفُ المبتدأ وتنكير الخبر وقد يُعرَّفان وقد يُنكّران بشرط الفائدة .

ويقع التوهم في كونهما موصوفًا وصفة إن كانا معرفة، فيدفع تنكير الخبر التوهم، وهو الأصل، إذ إنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فحمل الخبرُ لشبهه به على التنكير.[٢٦]

فلمَّا كانا بمنزلةٍ واحدةٍ، بُني أحدهما على الآخر إذ إنَّ مفهوم الإسناد مرهونٌ بتمام الفائدة، وبزواله يكون الاسمان في حكم الأصوات التي يُنعقُ بها غير مُعربةٍ؛ لأنَّ الإعراب واقعٌ بالعَقدِ والتركيب[٢٧]، وتركيب الإسناد مُركَّب من كلمتين أُسنِدت احداهما إلى الأخرى[٢٨]، ويُشكِّلُ إحدى القرائن المعنوية التي تربطُ بين أجزاء الجملة لربط سياقها بفائدةِ تحديدِ المعنى النحوي للكلمة، ومَّما يمثل إسنادًا أصليًا إسناد الفعل إلى الفاعل، والخبر إلى المبتدأ؛ لتمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه[٢٩]، ولمَّا كان التنكير أصلًا، والتعريف طارئ عليه، وكان حدُّ النكرة: ما لم يخص الواحدَ من جنسه، وحدُّ المعرفة: ما خُصَّ الواحدُ من جنسه[٣٠]، كان التخصيص واقعًا في الابتداء، ناقلًا المركب من حيّز العموم إلى حيّز الخصوص، فلا يتحقق ذلك دون ضَمِّ جزأي المركب كالشيء الواحد، وإسناد الأصل إلى الطارئ يحقق الوظيفة النحوية، ويكشف الغموض.

ثانيًا: مركب الفعل و الفاعل :-

لمَّا كان بعض الكلام أثقل من بعض، فإنَّ الأفعال أثقل من الأسماء والأسماء هي الأولى وهي الأشدُّ تمكُّنًا. (٣١)

وإنَّ اقتضاء الفعل للفاعل يجعله جزءًا منه، فلا يُستغنى عنه، بينما لا يقتضي الاسم شيئًا من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لا غير باعتبارهِ مفرد، والمفرد أخفُّ من المركب. (٣٢)

ولمَّا كان المسند والمسند إليه مِمَّا لا يغني واحدٌ منها عن الآخر، إذ لا يجد المتكلم منه بُدًّا، كان لا بُدَّ للفعل من اسمٍ، فلا يكون كلامًا إلَّا بهِ، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الاخر في الابتداء(٣٣)، فيُحملُ مركب الفعل والفاعل على الإفراد كالشيء الواحد، قياسًا على مركب المبتدأ والخبر، فيكون الفعل مسندًا إلى فاعل معرفةٍ قام بالفعل أو اتصف به، فأُخرج الفعل النكرة من دلالة العموم إلى الخصوص بمن أُسند إليهِ، فضلًا عن أنَّ المعنى لا يتحقق بالفعل وحدهِ بمعزل عن الفاعل، كما لا يحقق لفظ الفاعل معنى في نفسهِ فلمَّا كان المعنى مُتحققًا في كليهما كان مُركب الجملة الفعلية محمولًا على الإفراد بما يشكله من معنى يحسن السكون عليه .

ومِمَّا يدل على أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، أنَّ الفعل نفسهُ لا يؤنث، إنَّما تلحقهُ علامةُ التأنيث، فيما لو كان الفاعلُ مؤنثًا، ولو كانت العلامةُ للفعل نفسهِ للزمتهُ في الفاعل المذكر. (٣٤)

وإن لزم الفعل البناء فكان على لفظ الماضي المبني مُطلقًا، مُتراكباً واسم الإشارة المحمول على الفاعلية إفرادًا وتذكيرًا وغيرهما، حُمِلَ المُركبُ على الإفراد طلبًا للتخفيف على ما جرت به عادة العرب في كلامهم(٣٥)، ففي نحو:(حبذا) جُرِّدَ اسمُ الإشارةِ من حرف التنبيه، لِئلَّا تُفَسَّر ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد(٣٦)، ولمَّا لم تكن الأفعال إلَّا نكرات، فلا يكون شيءٌ منها أخصُّ من شيءٍ، ويُؤتى بها للإخبار وهو الجزء المستفاد(٣٧)، ولمَّا كان الفاعل المبني على معنى الحرف وجبَ كشف الإبهام عنهُ، فكان حملُ المُركب الفعلي (حبَّذا) على الإفراد مُسَوَّغًا بعلةِ اجتماع (النكرة التي لا تفيد التخصيص بالمبهم) لتتحقق بتمامها دلالة التخصيص والخروج عن دلالة العموم .

ثالثًا: مركب(لا) لنفي الجنس ومعمولها :-

قِيسَ على مركب العدد المبني مركبُ(لا) العاملة فيما بعدها فتنصبه بلا تنوين، "فجُعِلت وما بعدها بمنزلة اسم واحد"(٣٨)، ومعلومٌ أنَّ في التنوين انفصال الاسم وكماله، والإضافة تعني اتصاله، فيكون الاسم المضاف والمضاف إليه كالشيء

الواحد[٣٩]، ففي نحو: (لا رجلَ في الدار) يكون التقدير: (لا من رجلٍ في الدار)، وهو جواب سائلٍ: (هل من رجلٍ في الدار)، ولمَّا حُذفت (من) من الجواب، بُنيت (لا) مع معمولها لتَضمُّنِه معنى الحرف، وإذ ذاك البناءُ واجبٌ.[٤٠]

و(لا) فرعٌ يَنحَطُّ عن الأصل (إنَّ)، ويضعف الفرع عن الأصل، فعملت في الاسم النكرة حصرًا دون الخبر[٤١]، واعتبارًا بأنَّ العامل الضعيف لا يعمل إلَّا في النكرات، إذ ذاك سُوّغ أن تُبنى مع معمولها لتحقق قوةً ما كانت لتتحقق بأحدهما، وبذا كانا كالاسم الواحد في بيانهِ لنفي الجنس مُخرجًا إيّاه من دلالة العموم إلى دلالة الخصوص، وفي عدم إعمالها بوجود فاصلٍ يفصل بينها وبين معمولها فلا تكون آنذاك كالاسم الواحد قياسًا على مركب العدد الذي يسقط عنه البناء والتركيب كالاسم الواحد بوجود حرف العطف .

رابعًا: مركب الاسم الموصول :-

يُحمل مركب المبهمات على الإفراد كالاسم الواحد، ففي مركب الاسم الموصول (ذا) وأحد اسمي الاستفهام (ما) أو(من) وجهان إعرابيان: يُرفع اسم الاستفهام في الأول على الابتداء، ويخبر عنه بالموصول، آنذاك يكون المركب محمولًا على جملة الإسناد الاسمية، أو أن يُحمل المركب (ماذا) على الاستفهام[٤٢]، فيُشكّل مركبًا اسميًا مستقلًا بذاته، ولمَّا كان اسم الاستفهام سؤالًا عن غير مُعيَّنٍ، يتحقق تعينه بالجواب، فيمثل نكرةً مبنيةً واقعةً على جميع ما لا يعقل مُبهمةً فيه، مُتضمِّنةً معنى حرف الاستفهام(الهمزة)، غير مقتضيةٍ فيما دخل عليها إلَّا الإبهام، فأشبه اسم الاستفهام أداة العموم الحاصرة.[٤٣]

أمَّا المبنيات الموصولة، فتصل إلى وصف المعارف بالجمل، إذ لا تُفهم معانيها دون جملة الصلة، فيُشَكّل مُركب الصلة والموصول كلمة واحدة، فصارت جملة الصلة بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني، فضلًا عن أنَّ الموصولات أشبهت الحروف؛ لأنَّها لا تفيد إلَّا مع كلمتين فصاعدًا[٤٤]، وهذا الشبه يسمى بالشبه الافتقاري، ويعني مشابهة الأسماء للحروف في الافتقار فتأخذ سمتها، والاسماء الموصولة تفتقر للصلة، إذ لا يَبان المعنى دونها، كما تفتقر حروف الجر للمجرور في تحقيق المعنى.[٤٥]

ولمَّا كان الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء طارئ عليه بمشابهة الاسم للحرف أو تضمَّن معناه أُسقط عنه البيان، فلا يُعرف المَقصودُ من الاسم المُتضمَّن معنى الحرف بلا مُتمِّمٍ يكشف الغموض فإسقاط شيء من خصائص الاسم يُدنيه من خصائص الحروف التي لا يُستبان معناها بلا معمولٍ يُخرج الاسم المبني من دلالة

العموم إلى دلالة الخصوص، وفي حمل مركب المبنيات على جملة الابتداء، لا يخرج المركب عن القياس على الإفراد، كما لا يُخرجه حمله على (اسم الاستفهام) عن الإفراد قياسًا على البدلية المُتحقِّقَةِ في الجواب.

خامسًا: مركب شبه الجملة من الجار والمجرور:-

إنَّ علة قياس مركب شبه الجملة من الجار والمجرور على المفرد[٤٦]، كامنةٌ في لزوم حرف الجر البناء مُطلقًا فَيَنْحَطُّ عن رتبة الأسماء والافعال، فلا يبين معناه دون مُتمِّمٍ له، إذ حُدَّ الحرفُ بما دَلَّ على معنى في غيره[٤٧]، يقول سيبويه " لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد " ، أو كأنَّهما كلمةٌ واحدة، إذ لا يجوز إضمار حرف الجر؛ لأنَّهُ داخلٌ في المجرور فكأنَّهُ شيءٌ من الاسم[٤٨]، فلا يتحققُ معنى الحرف إلَّا بالتركيب، وكُنْهُ التركيب الإعمال، فلمَّا كان حرفًا مُختَصًّا بالأسماء عمل فيها، وكُشِفَ عن إبهامه بمعموله فاستقام المعنى والوظيفة، وإذ قَبُحَ الفصلُ بين الجار والمجرور؛ لأنَّ أحد طرفي التركيب داخلٌ في الآخر فصارا كالكلمة الواحدة.[٤٩]

سادسًا: مركب المضاف والمضاف إليهِ :-

لمَّا كانت غاية الإضافة تعريف المضاف وإخراجه من عموم إلى خصوص[٥٠]، ولمَّا كانت إضافة الاسم إلى الاسم تعني ايصاله إليه من غير فصلٍ[٥١]، قَبُحَ الفصلُ بينهما؛ لأنَّ أحد طرفي التركيب داخلٌ في الآخر فصارا كالكلمة الواحدة، فالمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، وهو بدل من التنوين فإنْ فُصلَ بينهما بَطُلت الإضافةُ، وعُدِلَ آن ذاك إلى النصب.[٥٢]

تقتضي الإضافة اللفظية والمعنوية حرف إضافة مُقدَّر، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، فتتحقق فائدة التعريف والتخصيص في الإضافة اللفظية، من حيث أَنَّ الإضافة إلى معرفة تفيد التعريف، والإضافة إلى النكرة تكسب التخصيص.

وتكون الإضافة المعنوية على معنى احد حرفي الجر(اللام، و من)، نحو(مالُ زيدٍ)،على تقدير:(مالٌ لهُ)، على معنى المُلك والاختصاص، ونحو:(ثوبُ خُزٍّ)،على تقدير:(ثوبٌ من خُزٍّ) في بيان النوع[٥٣]، وبذا تكون علة الإبهام وعدم بيان المعنى في المضاف الواعزة في حملِ مُركب شبه الجملة من المضاف والمضاف إليه على الإفراد كالاسم الواحد، فلا يبان المعنى في أحدهما دون الآخر فلمّا كان البيان بهما معًا حُمِلَ مُركّب الإضافة على الإفراد اعتبارًا بتحقيق الفائدة .

وجُعل المركب (يا ابن امَّ)، (يا ابن عمَّ) بمنزلة اسم واحد[٥٤]، فَبُني(أُمَّ، وعَمَّ) على الفتح، وبناء الاسم الأول واقعٌ لأنَّهُ كالبعض من الثاني، والفتح فيه بمنزلة الفتح

في(خمسة عشر)[٥٥]، فلمَّا كان العلم المركب اسمين جُعلا اسمًا واحدًا يدُل على مسمى واحد، وكانت الكُنى أحد أنواع الأعلام المركبة[٥٦]، تركيبًا إضافيًا يتصدره(أب، أو أم، او ابن)[٥٧]، وكانت الكُنى بمنزلة الاسم المفرد[٥٨]، فلا يدل أحد جزأي المركب على ما يُحقق الفائدة، أو يُحقق التخصيص دون الجزء الآخر، حُمِلَ على الإفراد، وتكمن علة البناء حملًا على (خمسة عشر)، في مخالفته عن حال أخواته مِمَّا يكون في الإضافة، كما كان في (خمسة عشر)، إذ إنَّ الأصل فيها (خمسةٌ وعشرةٌ)، فلمَّا خولفَ عن حال اخواته مِمَّا يكون في العدد، جُعِلَ كغير المُتمكّن وبُني جزأيهِ. [٥٩]

سابعًا: المركب المزجي :-

وفي قياس المركب على المفرد كاسم واحد جاء في الكتاب: (باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد)[٦٠]، ويُعنى بكلمتين تتركبان ككلمة واحدة فيُحملُ بعضها على بعض كاسمٍ واحد، فشرع سيبويه بالأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا وهو ما رُكِّبَ من كلمتين امتزجتا لا تركيب الإضافةِ، إنَّما صارتا كالكلمة الواحدة بجزأين، فكان جزؤهما الثاني بمنزلة(هاء التانيث)، اعتبارًا بضمِّها إلى اسم مذكر قبل لحاقها به، فتُرِكَ آخره مفتوحًا نحو: (حَمْدَةَ، طَلْحَةَ)، فلزم الاسم الفتح بناءً[٦١]، ومُنِعَ جُزء المركب الثاني من الصرف لعلتي التعريف والتركيب[٦٢]، فلم ينفرد الاسم الثاني بشيء من المعنى فكان التركيب كالمفرد نحو: (حَضْرَموت، و بَعْلَبك، و معدِ يكرب، و سيبويه)، فلمَّا لم يكن البناء أصلًا في الأسماء، لم يكن الجزء الثاني من التركيب مُتَمكّنًا، كُرِه حملُه على التمكين منزلةً، بما يمثله التمكين من حقيقة الأصل، إذ لا يجتمع شيئان كالشيء الواحد فيُجعل اسمًا واحدًا إلَّا ومُنعَ جزؤهُ الثاني من الصرف[٦٣]، وفي نحو(عَمْرَوَيْهِ) البناء على الكسر أبدًا، فاجتماع الاسم والصوت(وَيْهِ) أوجب البناء، فحُط عن (اسماعيل)، وأشباهه من الأسماء الأعجمية، ولمَّا كان إلحاق التنوين بالمبنيات علامة التنكير نُوِّنَ(عَمْرَوَيْهِ) فتقول: (هذا عَمْرَوَيْهِ)، و(عَمْرَوَيْهٍ آخر).[٦٤]

ورُكِّبت الظروف في نحو (بينَ بينَ، صباحَ مساءَ، و يومَ يومَ، و حينَ حينَ) فجُعلت جميعًا كاسمٍ واحد، واختُلِفَ في تركيبها، إذ إنَّ الأصل والقياس (الإضافة)، كنحو(أتيتك في كلِّ صباحٍ ومساءٍ)، فلمَّا زال الظرف صارا اسمًا واحدًا خالصًا وتقول: (هو جاري بيتَ بيتَ)، أي ملاصقًا، و (وقع بينَ بينَ) أي: وسطًا.[٦٥]

أمَّا (الأحوال المُركبة) فتقع في ضربين: ما كان أصله العطف كنحو: (خمسة عشر) في نحو قولهم: (تَفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ)، بمعنى: (منتشرين)، ونحو: (أخوَلَ أخْوَلَ) بمعنى: (شيئًا بعد شيء).[٦٦]

وأمَّا ما كان أصله الإضافة نحو: (بادئ بِدءٍ) بمعنى: (مبدوءٌ به)، وتلفظ بلا همزٍ فيقال: (بادي بدا)، ويقال (أيادي سبا)، بمعنى (متفرقين) وهو ممَّا رُكِّبَ تركيبَ ما لا ينصرف، واختُلِفَ في هذه المركبات، فَحُمِلت على البناء كتركيب (خمسة عشر)، وقيل: أنَّها مُركَّبةٌ تركيب الإضافة، وتَرْكُ التنوين فيها أنسب؛ لأنَّ الظروف والأحوال غير مُتَمكِّنةٍ، وسرى ذلك في النداء إذ قالوا: (يا ابن امَّ و يا ابن عَمَّ)؛ لأنَّ الأسماء لا تتمكن في باب النداء، فساغ ترك التنوين.[٦٧]

ومن أسماء الأفعال المركبة:(حَيَّهل الصلاة)، وهو تركيبٌ من (حيَّ)، و(هل)، وهما صوتان بمعنى الحث والاستعجال، فَجُمِعَ بينهما، وخرجا لمعنى المبالغة والوجه ألَّا ينصرفا كنحو: (حَضَرَموت و بَعلَبَك)، إلَّا أنَّ المركب وقع موقع فعل الأمر المبني، فَبُنِي كنحو: (خمسة عشر)، كما ورد منونًا في نحو: (حَيَّهلًا) للتنكير، و(صَهٍ)، والأصل عند سيبويه سكون اللام، وهو أصل البناء، فاسْتُثْقِلَ في التركيب المجعول اسمًا واحدًا اجتماع المتحركات .[٦٨]

ومِمَّا رُكِّبَ في غير ما سبق تركيب ما حُملَ على الحال أو الظرف، وهو ليس بحالٍ ولا ظرف نحو: (حَيْصَ بَيْص)، ويعني: الداهية التي يضيقُ المخرج منها، وحكم ابن هشام بشذوذ التركيب، وقد بُنيَ التركيبُ لعدم تمكُّنِهِ، بتَضمُّنِهِ معنى الحرف[٦٩]، و(الخازِ بازِ) اسمان جُعلا اسمًا واحدًا وبُنيا على الكسر فكانا بمنزلة: (خمسة عشر)، وكان بمنزلة: (حَضرَموت) إذا أعرب آخرهُ . [٧٠]

ثامنًا: مركب العدد ومميزه:-

إنَّ ما يُعَدُّ أساسًا لنحو سيبويه كلهِ صَبُّ الآهتمام على تحليل تأثير (عمل) كلمةٍ ما بوصفها العامل على أخرى باعتبارها (المعمول فيه)[٧١]، فقد عدَّ سيبويه عبارة(عشرون درهمًا) دليلًا مهمًا على بضعة مبادئ نحوية تتعلق بوظيفة التنوين وتاثير جزءٍ من الكلام على آخر، والعلاقة بين التطابق والانسجام، فقد بَيَّنَ أنَّ (عشرون درهمًا) مرادفةٌ تركيبيًا للعبارة الافتراضية (حسنٌ وجهًا)، فضلًا عن كونها متطابقةٌ شكلًا مع (ضاربٌ زيدًا)[٧٢]، فقيسَ العدد(عشرون) على اسم التفضيل العامل في النكرة دلالةً على النوع فيُفسَّر العدد بالنوع وما جرى مجراه، إذ لا يدلُ على شيء بعينه، فيعمل فيه قياسًا على الصفة المشبهة باسم الفاعل، فيوصف بالعدد كما يوصف بها، فلمَّا كان العدد(عشرون) عاملًا فيما تلاه بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في العمل، مُمثلًا العامل الأضعف، خُصَّ بالأضعف وهو النكرة[٧٣]، والنقطةُ الجوهريةُ الوحيدة هنا تقريبًا هي تحليل (عشرون درهمًا) إلى وحدتين تكون فيهما (عشرون) فقط مُرتبطة نحويًا ببقية الكلام بينما (درهمًا) تخدم فقط كـ (وحدة مفردة في تفسير العدد) [٧٤]، وبعض العمل مُسبَّبٌ عن لفظ يصحبه، ويأتي بعضه عاريًا من مصاحبة لفظ

يتعلق به، فلمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّةِ اللفظ، واشتماله عليه كان العامل معنويًا، فضلًا عن كون العامل اللفظي لا يخلو من المعنى بأي حال[٧٥]، فكان (عشرون) بمنزلة (ضاربين)، فيتحقق النصب في (زيد) في نحو قولنا :(ضاربون زيدًا) بثبوت النون في لفظ جماعة الفاعلين، إذ إنَّ نزع النون يوجب الإضافة في نحو:(ضاربو زيدٍ)، ومثل ذلك في العدد(عشرون)، فيبان النوع بثبوت النون في نحو:(عشرون درهمًا)، ونزع النون في بيان مالكها مما يوجب الإضافة في نحو:(عشرو درهمًا)، وبذا يكون اقتضاء(عشرون) للنوع محمولٌ على اقتضاء الضاربين للمضروب[٧٦]، وشرط النوع أن يكون نكرةً جنسًا مقدَّرًا بـ (من) وتنكيره؛ لأنَّه في معنى الجمع، فضلًا عن بيانه لما قبله، فالتمييز والتفسير والتبيين واحدٌ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس[٧٧]، وبذا يكون قياس(الفاظ العقود) على الصفة المشبه، واعمالها في النكرة مدعاة لأن يكون مركب العدد ومعموله كالشيء الواحد .

تاسعًا: مركبات التوابع :-

أ : مركب النعت :-

لمَّا كانت التوابع هي الثواني المساوية للأول في الاعراب اعتبارًا بمشاركتها له في العوامل، فكانت لوازمه والتَتِمَّه لهُ.[٧٨]

تبع النعت المنعوت في جملة أحواله العشرة: الرفع، والنصب، والخفض، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتنكير، والتعريف، والتذكير، والتأنيث[٧٩]، فذكر سيبويه في " باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك فأمَّا النعتُ الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت لأنَّهما كالاسم الواحد "، فيُحملَ مُركب النعت والمنعوت على الإفراد كالاسم الواحد بلفظ سيبويه[٨٠]، من قِبَلِ أنَّ النعت يُخرج المنعوت من نوعٍ إلى نوعٍ أَخَصُّ منه، أي أنَّ مركب النعت والمنعوت أَخَصُّ من نوع المنعوت وحده.[٨١]

فَيُخْرِجُ النعت المنعوت المطابق له في نحو: (مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ)، من جنس (رجال) وحسب، إلى جنس (رجالٍ ظرفاء)، الواحد منهم: (رجلٌ ظريفٌ) .[٨٢]

فتتمثل المطابقة في الإتباع إحدى مُسوغات حمل المركبات الوصفية على الإفرادِ[٨٣]، والمطابقة: " قرينةٌ لفظيةٌ تُوَثِّقُ الصلةَ بين أجزاء التراكيب، وتُعين على إدراك العلاقة التي تربط بين المتطابقين، وإذا ما اختَلَّ شيء من المطابقة، أصبحت الكلمات الواردةِ في التركيب مُفَكَّكة العُرى، مِمَّا يؤثر في المعنى تأثيرًا سلبيًا. [٨٤]

وبذا تكون المطابقة آصرة الاتحاد والتكافؤ بين المركبات النعتية في التعريف، والتنكير فضلًا عن العلامة الإعرابية، وإلى ذلك يُعزى امتناع نعت النكرةِ بالمعرفةِ، والعكسُ، لما تدلُ عليه النكرة من العموم، بينما تختص المعرفةُ بِمُعَيَّن(٨٥)، ولمَّا كان الخبرُ نعتًا في المعنى(٨٦)، حُمِلَ الشبهُ بينهما على المُطابقةِ في الإعراب، وعلى دلالة كُلٍّ منهما على الحقيقة، أو على شيءٍ من سببها.(٨٧)

ولمَّا كان النعتُ جِنسًا يشملُ الخبرَ، والحال(٨٨)، باشتراكهم جميعًا في إجازة تعدد الخبر، والنعت، والحال، حُمِلُوا جميعًا على الإفراد، إذ أنَّ الأصل في الابتداء التعريف، والتنكير مُجاز بمسوغات، فلا يستقيم الإخبار عن النكرة بالنكرة والاستقامة تتحقق بالتخصيص، وإذ ذاك تحصل الفائدة عند السامع، وهي الفيصلُ في إجازة تنكير كلٍّ منهما . (٨٩)

فأفضت امتدادات التشابه تلك بين الخبر والنعت، والحال إلى تسويغ حمل النعت، والمنعوت على جملة الإسناد الاسمية، أو (المركب الاسمي) المبتدأ والخبر، التي تُحمل على الإفراد كالاسم الواحد بلفظِ سيبويه.

ب: مركب التوكيد :-

استوعب نصُّ سيبويه في باب: " مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ... وما أشبه ذلك " ، النعت وما شابهه من التوابع(٩٠)، فقيسَ مركب التوكيد عليه وقد عبَّر سيبويه عن التوكيد بالوصف فيقول: "اعلم أنَّ هذه الحروف كلُّها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين وذلك قولك:(مررتُ بك أنت)، و(رأيتك أنت)، و(انطلقت أنت)، وليس وصفًا بمنزلة (الطويل) إذا قلت:(مررت بزيدٍ الطويل)، ولكنَّهُ بمنزلة (نفسهِ) إذا قلت: (مررت به نفسهُ)، و (أتاني هو نفسه)". (٩١)

فيجري (توكيد الظاهر بالنفس والعين) مجرى النعت في الإيضاح والبيان، فغرض التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط، والتأويل، فاشترك كُلٌّ من تابع التوكيد، وتابع الصفة في الاعراب، والتعريف، فشرط النعت ألَّا تكون أعرف من المنعوت، وحملًا عليه امتنع ذلك في التوكيد أيضًا فلا يُؤَكَّدُ الظاهر بالمُضمر إلَّا بظاهر مثله؛ لأنَّ المُضمر أعرف من المظهر فلا يُؤَكَّدُ به، فضلًا عن أنَّ المضمر أَخفى من الظاهر، فلا يصلح أن يكون مُبينًا له، وأمَّا المُضمر فَيُؤَكَّدُ بالظاهر وبمثله من المضمرات(٩٢)، وبذا حُمِلَ مركب توكيد الظاهر بالنفس والعين على مُركب النعت فكان المؤَكِّد المُؤَكَّدُ كالاسم الواحد .

ج: مركب البدل:-

وقياسًا على مركب النعت، حُمِلَ مُركب البدل على الإفراد كالاسم الواحد ففي نَصِّ سيبويه في باب " مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك ...؛ لأنَّهما كالاسم الواحد " [٩٣]، ففي اجتماع ركني مركب البدل تأكيدٌ وتبيينٌ يوازي التأكيد بالنفس، والعين، ويوازي البيان الواقع في النعت، وهو ما ذكره سيبويه في باب: (من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل بالأول)[٩٤]، وفي انفراد كلٍ من البدل والمبدل منه يسقط ما أثبته التركيب من الايضاح، ورفع الإلتباس، وإزالة التوسع والمجاز ومثل ذلك اسقاط أحد ركني مركب النعت والمنعوت، إذ لا يُستبانُ عن المعنى دون أحدهما، ولا يحصلُ ما حصل في اجتماع المؤكِّد والمؤكَّد، ولمَّا كان البدلُ التابع المقصود بالحكم بلا واسطة دونًا عن النعت والتوكيد، ففي النعت والتوكيد مُكمِّلاتٌ للمقصود بالحكم فلا يكون المقصود بهما حصرًا، كان البدل منقطعًا عن المبدل منه فلا يلتزم التطابق بينهما كالتطابق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، كما لا تعني تنحية المبدل منه الغاءه، وإزالة فائدتهِ بإحلال البدل محله، إنَّما يعني قيام البدل بنفسهِ، وهو بحكم تكرير العامل، كنحو: (مررت بأخيك زيدٍ)، على تقدير: (مررت بأخيك بزيدٍ) .[٩٥]

وفي نحو قولك: (هذا الرجلُ فاضربهُ)، وجعلت(الرجل) نعتًا لـ (هذا)، ولم تجعله خبرًا، ونحو (هذا زيدٌ فاضربه)، فجعلت (زيدًا) بدلًا من (هذا)، أو عطف بيان، أو كالنعت، والنصبُ في (زيد) واقعٌ لان النعت والمنعوت، والبدل والمُبدل منه كاسم واحد، ولو جُعلَ خبرًا لكان كنحو: (هذا زيدٌ فاضربهُ).[٩٦]

فَحَمْلُ مركب المُبدل والمُبدل منهُ على الإفراد كالاسم الواحد قياسًا على مركب النعت والمنعوت، وعلى مركب العامل والمعمول قياسًا على جملة الإسناد، فضلًا عن إمكانية حمله على مركب الإسناد الاسمي اعتبارًا بكونهِ مركبٌ من العامل والمعمول.

بيَّن سيبويه في باب: " مجرى نعت المعرفة عليها " وفي وصف المبهمات الإشارية بالأسماء الملحقة بالألف واللام العهدية، فتجري مجرى المعرفة، فيكونا كالشيء الواحد[٩٧]، فالغاية تقريب الشيء والإشارة إليه[٩٨]، ولا يُراد بالإبهام التنكير، إنَّما هو معنيٌّ بوقوعه على كل شيء فلا يختصُّ بمسمّى دون غيرهِ.[٩٩]

والمراد بـ (أل) العهدية الشيء بعينه دون سائر أمتهِ، والمراد بأسماء الإشارة المعرفة لإشارتها إلى الشيء دون أمته[١٠٠]، ويُؤتى بأسماء الإشارةِ (وصلةً) إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور، والاشارةِ اعتبارًا بأنَّ (أل) للمعهود بين المتكلم والمخاطب[١٠١]، ويمنع الفصل بين المبهم وصفته، إذ هو جزءٌ من التعريف بالألف واللام[١٠٢]، وإذ ذاك كانت علة حمل المركب على الافراد هي (البناء لشبه

الحرفية) فاسم الإشارة أَشْبَه من حيث المعنى (أل العهدية) المشيرة إلى المعهود الذهني، فأشبه الحرف، فلا يحدث البيان والايضاح دون الإشارة إلى معهود بين المتكلم والسامع، لا على وجه التعيين إنَّما على وجه التخصيص، والخروج من دلالة العموم .

وحُمِلَ تعريف الإشارة بالعهد على تعريف النداء للشبه بينهما، فتعريف الإشارة ايماءٌ وقصدٌ لحاضر ليُعْلَم، وتعريف النداء خطابٌ لحاضرٍ، وقصدٌ لواحدٍ بعينهِ، فيُحْمَلُ مُرَكب النداء والصفة على الإفراد كالاسم الواحد قياسًا على اسم الإشارة[١٠٣]، ففي نحو: (يا أَيّها الرجل)، زعم الخليل أَنَّ الرجل وصفٌ لـ (أي)، كما وقع وصفًا لاسم الاشارةِ في نحو: (هذا الرجلُ)، إذ لا تفيد (أي) تفسيرًا بلا وصف، فلا تفسير لقولك: (يا أيُّ، ويا أيُّها) دون الإتيان بالوصف (الرجل).[١٠٤]

فجيء بـ (أي)، و (هذا) واسطةً بين حروف النداء والصفة، إذ إنَّ حروف النداء لا تُجامع ما فيه الألف واللام؛ لأنَّها تفيد التعريف مُطلقًا، والنداء يفيد التخصيص، فيكسب الاسم تعريفًا إذا خُصّصَ بالنداء. [١٠٥]

د: مركب العطف :-

وانطلاقًا من نَصِّ سيبويه في حمل مُركَّبات التوابع على الإفراد كالاسم الواحد يُحملُ مركب العطف على الإفراد كالاسم الواحد بإسقاط حرف العطف[١٠٦]، فالاشتراك في تأثير العامل هو كُنهُ العطف والإتباع المتحقق بأحد أحرف العطف، فيكون الثاني غير الأول، وفي ذلك مدعاة الحرف فما كان الثاني فيه هو الأول لا يستدعي الحرف، كما في النعت، والتوكيد، والبدل[١٠٧]، وحُكْمُ المعطوف في الإتباع حكم النعت، إلَّا في بنائه؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه مُتغايران، فلا يُحملان على الإفراد بجعلهما كالشيء الواحد قياسًا على مركب النعت والمنعوت[١٠٨]، لوجود حرف العطف بينهما، إنَّما في حذفه يُبنى المتعاطفان فيكونا كالشيء الواحد، كبناء ما زاد على العشرةِ من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، إذ الأصل: (أحدٌ وعشرٌ)، ويحذف حرف العطف لتضمن المعطوف حرف العطف، فوجب البناء في جُزأي العدد على حركةٍ اعتبارًا بتمكّنهما قبل البناء، وكان الفتح أولى؛ لأنَّه أخف الحركات، فَجُعِلا كالاسم الواحد الجاري مجرى سائر الاعداد المفردة، فكان الاختصار ودفع التوهمِ، واللبس مدعاة الحذف فالبناء، فضلًا عن حمل العدد المركب على الآحاد من الأعداد لتكون على لفظ الأعداد المفردة[١٠٩]، فوصف سيبويه (أحد عشر) مرةً بأنَّها اسمٌ واحد وأخرى بأنَّهما شيئان جُعِلا شيئًا واحدًا فقال:

" وامَّا خمسة عشر واخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جُعِلا شيئًا واحدًا" [١١٠]، فبُني شطرا التركيب من جهة اللفظ فقط لتحقق علتي البناء فيهما معًا،

فأمَّا بناء الأول لتنزُّلهِ منزلة صدر الكلمة من عجزها، والثاني: لتضمُّنهِ معنى حرف العطف، وما خلا تضمّن حرف العطف، أُعرب وبُني صدرهُ كـ (حضرَموت)، و(بعلَبك)، فيكون بناءً من جهة اللفظ والمعنى. (١١١)

ولمَّا كان البناء واجبًا فيما أشبه الحروف وتَضَمَّنَ معناها، كان قياسُ مركب المتعاطفين بعد حذف حرف العطف على الإفراد، إذ لا يتحقق بالجزء في المعنى ما يتحقق بالكل.

عاشرًا: مركب الحال:-

يُحمل الحال على التمييز إذ إنَّ كلًا منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، فلمَّا استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير.(١١٢)

فالحال مِمَّا يُبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، أو معنى، والعامل فيه الفعل أو شبهه، أو معناه، والشرط تنكيره، وتعريف صاحبهِ، فان كان صاحبه نكرةً وجب تقديمه.(١١٣)

ولمَّا كان النعت جنسًا يشمل الخبر والحال(١١٤)، جاز أن يكون للإنسان الواحد حالان فصاعدًا؛ لأنَّ الحال خبر وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا كنحو: (هذا زيدٌ واقفًا ضاحكًا متحدثًا)، ويبطل ذلك بتضاد الأحوال، فضلًا عن إجازة سبك الحالين في نحو:(هذا الطعام حلوًا حامضًا) إذ أردت:(هذا الطعام مُزًّا)، قياسًا على سبك الخبر في نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ) .(١١٥)

فلمَّا أشبه الحال الخبرَ والتمييز في تمام الفائدة، وكشف الابهام كان مركب (الحال وصاحبه) كالشيء الواحد قياسًا على مركب المبتدأ والخبر، واعتبارًا بتطابق ركنيه، وركني مركب الحال في التعريف والتنكير.

***

الهوامش

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١ه-١٩٧١م :٩٣ .

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (٩١١ه)، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له علاء الدين عطية، دار البيروتي، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ : ١٨١ .

(٣) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الانباري، محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م : ٣١٥ .

(٤) ينظر: الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢٠ه-٢٠٠٠م: ١٥٨ .

(٥) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ،الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣١٩ه-١٩٧١م: ٥٣.

(٦) ينظر: العلل النحوية في الأفعال في شروح التسهيل د راسة وصفية تحليلية، علاء أحمد صبّار الشعيبي، رافد حميد سويدان خلف، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الأردن ،٣٠ يونيو ، ٢٠٢٠، العدد:٢ مجلد (٤٧): ٤٣٦-٤٤٩ .

(٧) ينظر: الايضاح في علل النحو، ابو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي البغدادي (٣٣٧ه)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان: ٦٤ .

(٨) ينظر: الأصل والفرع في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، فضل خليل الشيخ حسن، نايف محمد النجادات، بكر محمد محمود أبو معيلي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٦)، العدد(١)،٢٠١٩: ١١٩ .

(٩) شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م: ١٨٣/١ .

(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١)، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: ٢ / ٥١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد١٣٩٢هـ ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٢٤٨/١ .

(١١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري : ٧٢/١ .

(١٢) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي(ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت : ٨٣ - ٨٤ .

(١٣) ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، جمع من المؤلفين: فريد جب، رفيق العجم، سميح دغيم، جيرار جهامي، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٦ : . 39

(١٤) ينظر: م. ن: ٣٢١ .

(١٥) ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ٢٢/١ ، الكليات: ٥٢٥ .
(١٦) ينظر: الكليات: ٦٥٥ .
(١٧) ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: ٤٥٨ .
(١٨) ينظر: الكليات: ٨٢٩ .
(١٩) ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: ٨٦٩ .
(٢٠) ينظر: الكليات: ٨٤ .
(٢١) ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب: ٩٤٥ .
(٢٢) ينظر: الكتاب: ١٣٦/٢ -١٦٤ ، ١/ ٢٥٤.
(٢٣) ينظر: م. ن: ١٢/١ .
(٢٤) ينظر :المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، زيد خليل القرالة، ساهر حمد القرالة، زايد بن مهلهل بن عتيق، مجلة الباحث دولية فصلية اكاديمية محكمة، المجلد(٥)، العدد ١ ، ابريل، ٢٠١٣ : ٢٢-٢٥ .
(٢٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٧ ، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان(٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م: ٣٠٣/١ ، القرينة في اللغة العربية، كوليزار كامل عزيز، اشراف: د. هاشم طه شلاش، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، دار دجلة، عمان: ١٣٦ ، أثر القرائن في إيضاح المعنى عند تمام حسان، امينة فطام، مجلة افاق علمية، مجلد(١١)، العدد(٤)، ٢٠١٩ : ٦٤٨ .
(٢٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م): ٢٨٩/١-٢٩٠ .
(٢٧) ينظر: الكتاب: ٢٣/١ ، ١٢٧/٢ ، المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت: ٣/ ١٢٧-١٢٨ ، شرح المفصل للزمخشري: ١/ ٢٢١.
(٢٨) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٧٢/١ .
(٢٩) ينظر: القرينة في اللغة العربية: ١٣٦ ، أثر القرائن في إيضاح المعنى عند تمام حسان: ٦٤٨ .
(٣٠) ينظر: أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٢٤١ ، أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت ٥٤٢هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م : ٤٣٠/١-٤٣١ .
(٣١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠ .
(٣٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٦٥/١ .
(٣٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١ – ٢٣ .
(٣٤) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٤/ ١٢٩ . .
(٣٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٠ .
(٣٦) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٤/ ٤٠٦ .
(٣٧) ينظر: م . ن : ٨٦/١ ، ١٨٠/٢ .
(٣٨) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢ .

(٣٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعّار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الكبعة الأولى، ١٤١٩ه-١٩٩٨م: ٢/ ١٧٠ - ١٧١.
(٤٠) ينظر: أسرار العربية: ١٨٥ .
(٤١) ينظر: م . ن : ١٨٦ ، أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م: ١/ ٤٣١ .
(٤٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٦-٤١٧ ، شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٨٤ ، شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٤٣٠ .
(٤٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٦٩، شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٤٠٥ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) ،تحقيق :د. محمد إبراهيم البنا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م:٢/ ٤٠ .
(٤٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٦٥ .
(٤٥) ينظر: أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف، حسين محمد حسين البطاينة، حنان احمد جاد الله الحتاملة، الأردن، مجلة الاشعاع، العدد(٨)، يونيو، ٢٠١٧ : ١١٢ .
(٤٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٦٤ .
(٤٧) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٤/ ٤٤٧ .
(٤٨) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٤ ، ٢/ ١٦٣ – ١٦٤ .
(٤٩) ينظر: أسرار العربية: ٥١ ، شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ١٨٠ .
(٥٠) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ١٨٠ .
(٥١) ينظر: م . ن : ٢/ ١٢٦ .
(٥٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٢٦ ، اسرار العربية: ٥١ ، الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٨.
(٥٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٦ - ٢٠٧.
(٥٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢١٤ .
(٥٥) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٥٦ .
(٥٦) ينظر: م . ن : ١/ ٩٥ – ٩٨ .
(٥٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥) ، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م : ١/ ١٣٢ .
(٥٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٣ .
(٥٩) ينظر: م. ن : ٣/ ٢٩٨ .
(٦٠) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٦ .
(٦١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠ ، اسرار العربية: ١٧٩ ، شرح المفصل للزمخشري: ٣/ ١٦٣ .
(٦٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٢٩ .
(٦٣) ينظر: م . ن: ٣/ ٢٩٧ .
(٦٤) ينظر: م . ن : ٣/ ٣٠٢ ، شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٧ – ٦٨ .
(٦٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٤٠ .
(٦٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب المؤلف أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،

مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م: ١٦١١/٣..

(٦٧) ينظر: م . ن: ٣/ ١٦١٢ - ١٦١٣.

(٦٨) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٦ – ٣٧ .

(٦٩) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٩٨ ، شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٥ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ،تحقيق: عبد الغني الدقر منشورات الشركة المتحدة للتوزيع ،سوريا: ١٠١ .

(٧٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٦٥ ، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٧٨ .

(٧١) ينظر: عشرون درهما في كتاب سيبويه، مخائيل جورج كارتر، ترجمة كل من : عبد اللطيف الجميلي، حاتم الضامن، المورد، العراق، العدد(١)، فبراير، ١٩٨٧: ١٢١ .

(٧٢) ينظر: م . ن: ١٢١- ١٢٢ .

(٧٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٤ ، اسرار العربية: ١٥٤ ، امالي ابن الشجري: ١/ ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٧٤) ينظر: عشرون درهما في كتاب سيبويه: ١٢٥ .

(٧٥) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية: ١/ ١١٠ - ١١١ .

(٧٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٧٣.

(٧٧) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٣٦ – ٣٧ ، اسرار العربية: ١٥٥ .

(٧٨) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢١٨.

(٧٩) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هجرية: ٢٨٥ .

(٨٠) ينظر: الكتاب: ٤٢١/١ .

(٨١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٤٤/٢ .

(٨٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢١ .

(٨٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٥ .

(٨٤) ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدّور، دار الفكر، دمشق ،٢٠٠٨، الطبعة الثالثة :٢٩٨ .

(٨٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٢، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧ه)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى،١٤١٢ه-١٩٩٦م، دار المعارف : ٢٠٥/١ .

(٨٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م: ٤٨١/١ .

(٨٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى،١٤١٩ هـ - ١٩٩٨مـ: ١٩٩/١ .

(٨٨) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود وسَمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت : ٢٥٠/٢ .

(٨٩) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي(٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧-١٩٩٦م،٢٠٠٩ :٥٩/١، المطابقة

النحوية في صحيح البخاري، دراسة نحوية دلالية، رندا محمد حمودة، بإشراف : جهاد يوسف العرجا ،الجامعة الإسلامية - غزة ،عمادة الدراسات العليا /كلية الآداب - قسم اللغة العربية،١٤٣٥ه-٢٠١٤م: ٥٢ ، الوصف بالمصدر، دراسة وصفية دلالية ، جمعة حامد بشير، د. علي خلف الهروط، الجامعة الأردنية، عمان: ٢٦٦ .

(٩٠) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢١ .

(٩١) ينظر: م. ن: ٢/ ٣٨٥.

(٩٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٩٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢١ .

(٩٤) ينظر: م . ن : ١/ ١٥٠ .

(٩٥) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٦٤ – ٢٦٦ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ٣٩٣ .

(٩٦) ينظر: ينظر الكتاب: ١/ ١٣٩ ، شرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٩٣ .

(٩٧) ينظر: م . ن : ٢/٥ .

(٩٨) ينظر: الكتاب : ٢/ ٧-٨ .

(٩٩) ينظر شرح المفصل للزمخشري: ٣/ ٣٤٨ .

(١٠٠) ينظر: الكتاب: ٢/٥ .

(١٠١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٤٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م: ١/ ٤٩٢

(١٠٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٠ .

(١٠٣) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ١/ ٣٤٣.

(١٠٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٨ .

(١٠٥) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ١/ ٣٤٣.

(١٠٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٢١.

(١٠٧) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٢٧٦ .

(١٠٨) ينظر: مالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل ، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م: ١/ ٤١٩ .

(١٠٩) ينظر: ينظر اسرار العربية: ١٦٨ ، شرح المفصل للزمخشري: ٣/ ١٤٥ .

(١١٠) الكتاب: ٣/ ٢٩٧ .

(١١١) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ٢/ ١٤٠ ، شرح المفصل : ٣/ ١٤٣ - ١٤٤ .

(١١٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٣٦.

(١١٣) ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ) ، ويليه: «الشافية في عِلمَي التصريف والخط» للمؤلف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة ، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م : ٢٤.

(١١٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود وسَمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت: ٢/ ٢٥٠.

(١١٥) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٦ .